

بسم الله الرحمن الرحيم

كلية العلوم التربوية

جامعة اليرموك

مؤتمر كلية التربية السادس

العلوم التربوية والنفسية

"تجديدات وتطبيقات مستقبلية"

دور الجامعات الأردنية في إعداد الكوادر البشرية المؤهلة
لمواجهة متطلبات وإحتياجات سوق العمل

إعداد

د. محمد عاشور

٢٢-٢٤ تشرين ثاني ٢٠٠٥م

اريد - الأردن

المخلص:

لقد ركزت الدراسة على مخرجات التعليم الجامعي ومواءمة مخرجاته لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل الأردني من حيث:

١. مخرجات برامج التعليم الجامعي.
٢. متطلبات واحتياجات سوق العمل الأردني من الكوادر البشرية المؤهلة.
٣. مدى مواءمة مخرجات برامج التعليم الجامعي في الأردن لسوق العمل.

ولقد خلصت الدراسة إلى زيادة مستمرة في أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات الأردنية؛ نتيجة الزيادة المتنامية في عدد السكان، وإلى تدهور الأوضاع الاقتصادية على الصعيدين المحلي والعربي، وما صاحب ذلك من ازدياد في نسبة البطالة في سوق العمل الأردني، يدعو إلى إعادة النظر في مخرجات برامج التعليم الجامعي الأردني لتكون مواءمة تماماً لاحتياجات سوق العمل الأردني.

Abstract:

This study focused on higher educational institutions outputs and the demands of the Jordanian job market in terms of:

1. The outputs of higher educational institutions.
2. The demands and needs of the Jordanian job market from qualified graduates.
3. To what extent these higher educational institution programs would fit the Jordanian job market.

This study concluded that, the imbalance between the higher educational institution outputs and the Jordanian job market due to the following:

1. The growth of Jordan population.
2. The continuous increase of student's enrollment at the Jordanian universities.
3. The low economic situation locally and regional.

Due to the above factors it is necessary to review the higher educational program policies.

المقدمة:



مما لا شك فيه أن التعليم يحتل الدرجة الأولى في سلم أوليات التطوير في الدول النامية، ويمكن أن تحقق الدول النامية بعض الاكتفاء الذاتي إذا أمكنها التخطيط للتعليم المناسب في جميع مراحلها وخاصة التعليم الجامعي.

وتستطيع هذه الدول أن تحقق لشعوبها التقدم والرفاهية من خلال البرامج التعليمية التي تضعها من أجل تحقيق هذا الهدف. ويجب أن تبنى البرامج التعليمية في الدول النامية بعناية وبطريقة فعالة لتأخذ دورها القيادي في عملية التطوير والانتقال إلى مرحلة النمو الاقتصادي والاجتماعي (Ashour.1993).

وتشير التجارب إلى أن بعض الدول النامية قد حققت بعض التقدم في مجتمعاتها عن طريق برامج التعليم الجامعي وخاصة مؤسسات التعليم العالي (الجامعات، كليات المجتمع).

و لكي تبدأ العملية الإنمائية بشكل جيد و فعال لابد من اعتمادها الأساسي على تنمية الموارد البشرية و استثمار الطاقات العاملة بشكل مفيد و منتج. و أن أية تنمية لا تركز على تطوير طاقات و كفاءات العنصر البشري و تهيئة الأسباب المؤدية إلى ارتقائه، لا يمكن لها أن تحقق أهدافها أو أن تتجج بصورة مجدية، على اعتبار أن العنصر البشري هو هدف التنمية وعنصرها وأداتها الفعالة في الوقت ذاته. لذا فإن الترابط والتوافق بين عملية تنمية وتطوير الكفاءات البشرية وتسليح هذه الكوادر بالتعليم والتدريب المناسب وفق سياسات تنموية عملية مدروسة عن طريق مؤسسات التعليم والتدريب العالي الموجودة في البلد، حتى تكون قادرة على أن تكون موائمة لمتطلبات واحتياجات سوق العمل وتزويده بالاختصاصات والمهارات المطلوبة والأيدي العاملة المؤهلة، وهذا يعتبر المؤشر الأساسي والصحيح في الجهود الإنمائية لأية دولة نامية، ويكون بالتالي كافياً لضمان وإحراز تقدم ملموس في مختلف المجالات، ولسد حاجات المجتمع المحلي من الأيدي العاملة ذات الاختصاصات المناسبة لهذا المجتمع، ويكون لهذه المساهمة الأكدية والفعالة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Wolf, 1969).

وقد حقق الأردن في السنوات الأخيرة تطوراً ملموساً في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وذلك بدعم وتوجيه المغفور له جلالة الملك الحسين عند تخريجه للفوج الأول من طلبة جامعة اليرموك عام ١٩٨١ حيث قال: (إن الصرح الحضاري يتم

بالغاية الكبرى التي يسعى إلى تحقيقها سيكون كما يريده الأردن مصنعاً للقدوة من الرجال والنساء، ومركزاً للباحثين من العلماء وميداناً في كل علم ومهنة واختصاص وحقلًا للمعرفة والتخطيط والاختبار، كما نطمح أن يكون تجربة نوعية متقدمة تستوعب روح العصر والتطور السريع في مجتمعنا الجديد فالجامعة طليعة مؤسساتنا المسؤولة عن صوغ مجتمع المسؤولية المشتركة وصنع الحياة الجديدة وصونها نقية قوية متطورة).

إضافة إلى ذلك فقد شهد الأردن إنخفاضاً في عدد السكان حيث انخفض معدل نمو السكان من ٥,٣% عام ١٩٩١ إلى ٢,٨% عام ٢٠٠٢، وذلك لأسباب متعددة منها:

١. هجرة السكان من الريف إلى المدينة بسبب الظروف الاقتصادية.
٢. انخفاض نسبة الزواج عند الذكور والإناث.
٣. زيادة نسبة التعليم.
٤. خروج المرأة إلى سوق العمل.

كما انخفض معدل الوفيات من ٦,٢ إلى ٥,٠ لكل ألف من السكان، نظراً للتحسن في الظروف الصحية والمعيشية للمجتمع، مع ازدياد الطلب على الخدمات الصحية والتعليمية والزراعية والخدمات العامة الأخرى.

ومن جهة أخرى شهد الأردن عهداً مميزاً بدخول المرأة إلى ميادين العمل المختلفه الشيء الذي استدعى حاجة الأردن إلى كوادر مؤهلة وقادرة على تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمساهمة في التطوير والتقدم السريعين الذين هما من الملامح والميزات العامة في المجتمع الأردني.

وللتوسع في مجال الخدمات العامة في المجتمع الأردني، وعى المسؤولون والمواطنون إلى تكاتف الجهود والاهتمام الكبير والتوسع في مؤسسات التعليم العالي، وإدراك دورها وأهميتها في التطوير الذي يشهده الأردن اليوم. وقد تأسس في الأردن مجلس للتعليم العالي الذي أوكلت إليه مهام ومسؤوليات وضع السياسات والإستراتيجيات وتحديد الأهداف العامة لمؤسسات التعليم العالي.

ولقد شهدت مسيرة التعليم العالي في الأردن تطوراً ملموساً وسارت في اتجاه تحقيق وتلبية حاجات التعليم العالي المتزايد في البلد منذ أن صدرت الإرادة الملكية السامية في تأسيس أول جامعة أردنية عام ١٩٦٢ هي الجامعة الأردنية في عمان، ثم تأسيس جامعات

أخرى في مناطق مختلفة من الأردن، فتبعها تأسيس جامعة اليرموك في إربد عام ١٩٧٨، وجامعة مؤتة في الكرك عام ١٩٨١، وجامعة العلوم والتكنولوجيا في إربد عام ١٩٨٨، بالإضافة إلى جامعات حكومية وخاصة تلبي احتياجات مجتمعنا المحلي من الكوادر العلمية المؤهلة ولتسهم في تنمية البلد من النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

تقوم هذه الجامعات بتقديم برامج مختلفة ومتنوعة ومليئة للاحتياجات المختلفة المتعلقة بمسيرة التطوير في الأردن، من تأهيل كوادر مدربة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع التطويرية. ولتساهم الجامعات أيضاً بشكل فعّال في حل المشاكل التي تواجه هذا المجتمع، وذلك إما مباشرة، وإما عن طريق أفواج الخريجين الذين تزودهم هذه الجامعات بفهم واف لمجتمعنا وقضاياه، لكي يكونوا قادرين عند احتكاكهم بالمجتمع المحلي، بعد التزود بالخبرات العملية والعلمية، على معالجة تلك القضايا وحلها.

والتعليم العالي بمؤسساته المختلفة بحاجة إلى تطوير حتى يتجاوز مرحلة الاقتباس ويغدو أكثر ملاءمة لاحتياجاته التنموية (انطوان رحمة، ١٩٩٤). ويضيف (رحمة) أن سياسات التعليم العالي ينبغي أن تتناول مختلف مدخلاته، فتبدأ بأهدافه ووظائفه لتجعلها أكثر تعبيراً عن احتياجات المجتمع وأكثر تحديداً وشمولاً وإجرائية لتضيف إليه بنى جديدة تمكنه من مواجهة مشكلات التضخم. ويقترح (رحمة) أيضاً تطوير التعليم العالي حيث تصبح مخرجاته تلبي احتياجات التنمية في المجتمع حتى لا تكون هذه المخرجات وهي خريجوا التعليم العالي عبئاً على الدولة في زيادة عدد العاطلين عن العمل (رحمة، ١٩٩٤).

ويذكر (بوبطانة) أن مناهج التعليم العالي في جامعات الوطن العربي تشكو من وجود هوة فاصلة بينها وبين مناهج التعليم العام حيث إن التعليم العالي يعاني من خلل يتعلق بعدم مراعاة برامج التعليم العالي لحاجات المجتمع، وقصور في تلبية حاجات الخريجين في المواقف الحياتية المختلفة (بوبطانة، ١٩٩٤).

ويضيف بوبطانة بأن مناهج التعليم العالي لم تصمم وفق الاتجاهات الحديثة التي تلبي حاجات الطلاب الجامعية واهتماماتهم الذاتية والمهنية وبذلك يكون الفائض من الخريجين بقدر ملحوظ ويشكل نسبة كبيرة من البطالة في سوق العمل (بوبطانة، ١٩٩٤).

ولكون الجامعة مؤسسة تعليمية يناط بها أدوار كثيرة لتحقيق أهداف المجتمع، من إعداد للفرد وتطوير لمهاراته وقدراته العقلية والمهنية والسلوكية، لزيادة وعيه ومشاركته الفعّالة في

ميادين المجتمع المختلفة، فلا بد من أن تصمم مناهجها بحيث تلبي احتياجات المجتمع من القوى العاملة.

مشكلة الدراسة:

يتسم سوق العمل الأردني بعدم الإستقرار و التوازن و خاصة بين مخرجات نظام التعليم الجامعي و بين متطلبات سوق العمل الأردني و لا سيما في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى ظهور مشكلة البطالة و إرتفاع نسبة العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات و كليات المجتمع. و أن مخرجات التعليم العالي بشكل عام تفوق القدرات الإستيعابية لسوق العمل في المرحلة الراهنة هذا من ناحية، بالإضافة إلى زيادة عدد الخريجين في بعض التخصصات و إلى نقص في بعض التخصصات الأخرى، و هذا أدى إلى إختلالات بين مخرجات التعليم الجامعي من جهة و مدخلات و حاجات سوق العمل الأردني من جهة أخرى و ظهور مشكلة البطالة من خريجي الجامعات الأردنية.

أهداف الدراسة و أهميتها:

تهدف الدراسة إلى بيان الإختلالات بين مخرجات التعليم الجامعي و حاجات سوق العمل الأردني، مع بيان التخصصات و البرامج التي تقدمها الجامعات الأردنية، مع مراعاة إحتياجات سوق العمل الأردني من التخصصات التي تسد حاجات و تغطي متطلبات سوق المجتمع المحلي، و بالنظر إلى أعداد المتقدمين و الباحثين عن عمل في سوق العمل الأردني و إلى نسبة التشغيل من هذه الأعداد فإنه يمكن إعادة النظر في البرامج و التخصصات التي تقدمها الجامعات الأردنية لتكون موائمة لإحتياجات سوق العمل و تفي بمتطلباته، وهذا بدوره يكون له الأثر الفعال في معالجة مشكلة البطالة بين خريجي الجامعات الأردنية بزيادة البرامج

التي يحتاجها سوق العمل المحلي و التقليل أو وقف بعض البرامج التي تخرج أعداد فائضة، و بحيث لا تفوق مخرجات برامج التعليم الجامعي في الأردن بل تناسب القدرات الإستيعابية لسوق العمل في المرحلة الراهنة والمستقبلية.

و سوف تعطي هذه الدراسة مؤشرات تساعد صانعي القرارات في إعادة النظر في برامج الجامعات بحيث تفتح برامج جديدة أو تزيد من تلك التي تؤهل الكوادر المدربة التي يحتاجها سوق العمل. و أن هذه الدراسة ستساهم في رسم صورة عن برامج الجامعات التي تخرج أعداداً فائضة عن حاجات سوق العمل و ذلك لصنع قرارات تحد أو تعدل من صورة مخرجات برامج التعليم الجامعي في الأردن و التي تكون مخرجاتها تفوق القدرات الإستيعابية لسوق العمل في المرحلة الراهنة.

أسئلة الدراسة:

تركز أسئلة الدراسة على ثلاث معطيات من خلال دراسة مدخلات التعليم الجامعي و موائمة مخرجاته لإحتياجات و متطلبات سوق العمل الأردني و تركز الدراسة على الأسئلة التالية:

١. ما هي مخرجات برامج التعليم الجامعي في الأردن؟
٢. ما هي متطلبات إحتياجات سوق العمل الأردني من الكوادر البشرية المؤهلة؟
٣. ما مدى موائمة مخرجات برامج التعليم الجامعي في الأردن؟

التعليم الجامعي في الأردن:

لقد شهد التعليم الجامعي في الأردن تطوراً كبيراً. تزايد الطلب عليه كما ازداد عدد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي. وبالرغم من أن الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي الأردنية أدنى بكثير من الطلب الاجتماعي ورغبة الطلاب الالتحاق بالتعليم الجامعي في الأردن. ويهدف التعليم العالي في الأردن إلى تحقيق ما يلي:

١. تنشئة مواطنين مؤمنين بالله، متجهين لوطنهم وعروبتهم متحلين بروح المسؤولية، مطلعين على تراث أمتهم وحضارتهم معتزين بها، متابعين لقضايا الإنسانية وقيمها وتطورها.
٢. تزويد الدارسين بقدر كاف من المعارف والعلوم والمهارات التطبيقية يوفر لهم مستوى من التخصص يمكنهم القيام بالواجبات التي تسند إليهم مع إتاحة الفرصة لهم لتوسيع آفاقهم واكتسابهم اتجاهات فكرية وسلوكية تزيد من قدراتهم العقلية، ومعارفهم التخصصية، وميادين نشاطهم وإبداعهم.
٣. تأمين حاجات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من القوى البشرية، وخدمة المجتمع وتلبية متطلباته، في مختلف أنواع التخصصات وإيجاد التفاعل والمشاركة والتعاون بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات المجتمع الأخرى، وذلك بإعداد الاختصاصيين الكفيا لمختلف مجالات الأعمال التي تتطلبها التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد، وتستخدم لذلك سياسات مثل إنشاء مؤسسات التعليم العالي وتعديل الخطط والمناهج الدراسية لزيادة ارتباطها بحاجات العمل.
٤. دعم البحث العلمي، ورفع مستواه، وتوسيع نطاقه، وربطه باحتياجات المجتمع، وخطط التنمية والإنتاج، وحضارة الأمة (قانون وأنظمة الجامعات الأردنية، المادة ٣، ص ٢).

ويتبين من خلال أهداف التعليم العالي في الأردن بأنها مشتقة من فلسفة مفادها أن التعليم العالي في الأردن يجب أن يساهم في تلبية حاجات خطط التنمية من جهة وأن يتطور ويتسع ليستوعب احتياجات المجتمع الأردني المتطورة فقد احتوت أهداف التعليم العالي في الأردن على رؤية تدعو إلى تطوير برامج لتواجه المطالب المستجدة للمجتمع وخطته التنموية وبالتالي سوق العمل الأردني. فالأهداف ترمي إلى أن التعليم العالي في الأردن مسؤول عن التطور واستيعاب مخرجات التعليم العالي فيه وعن مشاريع خطط التنمية وما تتطلبه من

كوادر مدرّبه. فالتعليم العالي مسؤول عن التشغيل والاستيعاب بما يتناسب ومتطلبات خطط التنمية.

ولقد بلغ عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات الأردنية لمستوى درجة البكالوريوس ١٦٦٥٩٨ طالباً و طالبة للعام الجامعي ٢٠٠٣ ٢٠٠٤ كما بلغ عدد الطلبة الملتحقين بالدراسات العليا ١٣١٢٤ طالباً وطالبة لنفس العام (وزارة التعليم العالي ٢٠٠٣ ٢٠٠٤). ويبين الملحق رقم (٣) والملحق رقم (٥) خلاصة توزيع الطلبة الملتحقين بهذه الكليات لمستوى درجة البكالوريوس.

وبالنظر إلى الملحق رقم (٥) نجد أن أعداد الملتحقين في الجامعات الأردنية وعددها (١٩) جامعة بالإضافة إلى كلية الهندسة التكنولوجية وكلية أصول الدين الجامعية والأكاديمية للموسيقى وكلية العلوم التربوية، فإن أعلى أعداد الطلبة الملتحقين بهذه الجامعات على مستوى البكالوريوس في مجال التجارة وإدارة الأعمال ١٧،٦% تليها العلوم الإنسانية و الدينية ١٦،١% تليها علوم التربية وإعداد المعلمين ١٣،٦% ثم الرياضيات و علم الحاسوب ١٣% ويبين الجدول أيضاً أن أدنى نسبة للطلبة هي في تخصصات طب الأسنان ٠،٧% والاتصال الجماهيري والتوثيق ٠،٦% والهندسة المعمارية وتخطيط المدن ٠،٦% ومهن الخدمات ٠،٤% والطب البيطري ٠،١% والهندسة التطبيقية (وزارة التعليم العالي ٢٠٠٣ ٢٠٠٤) ويبين الملحق رقم (٣) توزيع هذه النسب.

كما يبين الملحق رقم (٦) والملحق رقم (٤) أعداد الطلبة الملتحقين بالدراسات العليا في الجامعات الأردنية الأربعة وهي الأردنية واليرموك ومؤته والعلوم والتكنولوجيا، للعام الجامعي ٢٠٠٣ ٢٠٠٤، فكانت أعلى نسبة لأعداد الطلبة الملتحقين في الجامعة الأردنية ٣٠،٩% وجامعة اليرموك ٢٢،٩% وجامعة عمان العربية (للدراستات العليا) ١٦،٨%، أما أقل الأعداد إتحاقاً فكانت في جامعة الحسين ابن طلال ٤٧%، ويبين الملحق رقم (٤) توزيع هذه النسب.

وتشير الإحصاءات إلى أن أعداد الطلبة المتخرجين في الجامعات الأردنية في عام ٢٠٠١ ١٢٠٠٠ و البالغة ١٩٩٨٩ طالباً وطالبة و ١٥٧٩٢ طالباً وطالبة في عام ٢٠٠٢ ٢٠٠٢، كما بلغ عدد الطلبة المتخرجين ٢٦٤٧٥ طالباً وطالبة للعام الدراسي ٢٠٠٢ ٢٠٠٣. وكانت نسبة أعداد الخريجين بمستوى البكالوريوس من الجامعات الأردنية للعام الدراسي ٢٠٠٢ ٢٠٠٣ لخريجي التجارة وإدارة الأعمال، إذ بلغت نسبتهم إلى مجموع الخريجين

حوالي ١٨،٦%، تليها نسبة الخريجين في تخصصات علوم التربية واعداد المعلمين والعلوم الإنسانية والدينية ١٧% ثم الرياضيات وعلم الحاسوب ١٠،٧%، ثم الهندسة وكانت نسبة تخرج الطلاب منها ٨،٣%، تليها تخصصات العلوم الطبيعية والحقوق والعلوم الاجتماعية والسلوكية فكانت النسبة ٥% (دائرة الإحصاءات العامة لعام ٢٠٠٣).

واقع سوق العمالة الأردنية:

إن الظروف والأحداث التي مرت على المنطقة العربية خلال السنوات الخمسة عشرة الأخيرة وما رافقهما من أحداث وخاصة حرب الخليج الثانية وأحداث أيلول وحرب الخليج الثالثة، قد أثر تأثيراً مباشراً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعلى سوق العمالة الأردنية بشكل خاص، فأدى ذلك إلى تراجع في معدلات النمو وفي تشغيل القوى العاملة إضافة إلى تأثيرها على واقع سياسات التعليم والتدريب وخاصة مؤسسات التعليم العالي، وأثر كذلك على فرص العمل المتاحة والمتوفرة للباحثين عن عمل من مختلف المستويات التعليمية وخاصة خريجي الجامعات الأردنية، وأدى بالتالي إلى التأثير على مستوى الإنتاج والاستثمار.

إن أول ما يتبادر إلى الذهن، هو تزايد عدد الطلاب بشكل ملحوظ في الجامعات، مما يؤدي إلى تزايد الأعباء المالية للدخل القومي، ثم يؤدي بالتالي إلى تزايد نسبة البطالة بين خريجي الجامعات، وهذا يشكل عدم توازن بين حاجات المجتمع وتخصصات سوق العمل من جهة، وبين ما تقدمه الجامعات من برامج وتخصصات وأعداد الخريجين المتزايد من جهة ثانية، فقد لوحظ غلبة التخصصات النظرية والأدبية على المجال العلمي والتطبيقي، فضلاً عن أزمة تزايد في أعداد الجامعات والطلاب وهذه هي سمة من السمات المعقدة التي يتعرض لها الإعداد الجامعي في الدول النامية (شؤون عربية، ١٩٨٨، ص ٧٩).

أضف إلى ذلك التشجيع المستمر على التوسع في الجامعات الخاصة ضمن الجهود الرامية إلى تخفيف الضغوط المتزايدة على نظام التعليم الحكومي. فأدى ذلك إلى أن جودة التعليم قد تضررت في بعض الحالات. فالتغطية الأوسع نطاقاً كانت على حساب الجودة في بعض الجامعات الخاصة التي أصبحت تعتبر الملاذ الأخير للطلاب المحرومين من القبول في الجامعات الحكومية. والمشكلة الأخرى في الجامعات الخاصة عدم السماح لها بإنشاء دراسات عليا بعد التخرج مما يحد من احتمال القيام بالأبحاث ويقيد المناهج وطرق التدريس. كما أن توزيع الطلاب على حقول الدراسة هو دليل آخر على المشكلة، فمعدل البطالة بين الخريجين

عاليا لا سيما لدى المختصين في العلوم الاجتماعية والانسانية (بيانات الاسكو الصحفية ٢٠٠٤).

إن عدم التوافق بين التعليم العالي وما يقدمه للمجتمع من كوادرات علمية مؤهلة ومتخصصة في المجالات المختلفة، وما يحتاجه المجتمع فعليا ليزدهر ويتقدم، يؤدي إلى هدر ذريع في المال والجهد، ويكون عاملاً مساعداً في تزايد أعداد العاطلين عن العمل، وإلى رفع نسبة البطالة وتحمل الكثير من الخريجين على هجرة الوطن طلباً للرزق، وهذا يعد إهداراً للطاقات البشرية والمادية للبلاد. ومما لا شك فيه أن التعليم الجامعي يجب أن يستجيب لدواعي التنمية الكمية والنوعية، بالإضافة إلى دواعي سعادة الأفراد في حصولهم على الدرجات الجامعية. ولكن يجب أن يكون باستطاعة مؤسساتنا التعليمية الجامعية أن تصل إلى حد من المرونة بحيث تكون قادرة على الاستجابة إلى حاجات المجتمع المحلي أيضاً، وفي اعتقادنا أن سعادة الإنسان وتحقيق طموحه ورغباته لا بد أن تتوافق ومتطلبات سوق العمل وحاجاته، كما أن سعادة المجتمع من سعادة الفرد التي تكفل له العيش في مجتمعه حراً كريماً، وتسهل له فرص العمل والعيش بأمان حسب طاقات وإمكانات المجتمع المتوفرة.

إن التعليم الجامعي ونوعيته تتوقف أساساً على نوعية التعليم العام وعلى فلسفة التعليم العالي في البلدان النامية. وأن للجامعة دوراً كبيراً وفعالاً في تنمية قواعد البحث العلمي، وسد حاجات المجتمع المحلي من الكفاءات العلمية والفنية والثقافية، عن طريق ربط التعليم العالي بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد أعطيت الجامعات الدور الرائد والطبيعي في إحداث التغيير والتطوير في خطط التنمية، وهذا لا يتحقق إلا بالتفكير وإعداد البرامج العلمية التي تقدمها الجامعات مع ربط هذا التعليم وهذه البرامج بواقع وقضايا المجتمع المحلي لتكون قادرة على الإيفاء الكامل بمتطلباته واحتياجاته (شئون عربية ١٩٨٦، ص ١٥٨). ولكي تكون فلسفة التعليم العالي واضحة وتحقق الأهداف المتوخاة من التعليم الجامعي، يجب أن تكون مرتكزة على عدة أمور منها:

١. إعداد وتدريب الموارد البشرية علمياً وفنياً وثقافياً.
٢. التفاعل مع قضايا المجتمع ومشكلاته وارتباطها بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية.
٣. مواجهة التخلف والتجزئة في الوطن العربي (شئون عربية ١٩٨٦، ص ١٥٩).

وأن تطبيق هذه الأسس أو بعضها يحتاج إلى إعادة النظر بسياسات التعليم الجامعي على جميع المستويات بحيث تشمل النواحي الإدارية وتخطيط المناهج ومحتوياتها، وطرق وأساليب التعليم المستخدمة، وتحديد أهداف واضحة من خلال البرامج والتخصصات التي تقدمها هذه الجامعات، مع اكتساب هذه السياسات لصفة المرونة والسرعة على التطور، لمواءمة الظروف الاقتصادية والاجتماعية، ولمواكبة الخطط التنموية التي تشهدها المجتمعات.

ويقول لاري و آخرون (Larry and others) (١٩٩٢) أن برامج التعليم التقليدية يجب أن تتوسع لتشمل برامج جديدة تقدمها مؤسسات التعليم لتواجه الاحتياجات الجديدة للمجتمع. ويجب أن لا تقتصر هذه البرامج على سن معينة بل يجب أن تفي بالحاجات والمتطلبات الأكاديمية، والترفيهية، والصناعية، والاجتماعية. ولكي تحقق هذه البرامج الحد الأقصى من الفعالية يجب الاستفادة من المصادر المالية والمادية والبشرية للمؤسسات والمنظمات الحكومية والخاصة الموجودة في المجتمع المحلي وذلك لتغطية الاحتياجات والمتطلبات المتغيرة لهذا المجتمع.

ويؤكد لاري و آخرون Larry and others في مجال إستراتيجيات التعليم ضرورة تحسين مؤسسات التعليم لطلاب اليوم، ويتم إنشاء مؤسسات تعليم لطلاب الغد لمواجهة متطلبات المستقبل الجديد وتطبيق هذه الإستراتيجية على مستوى المجتمعات المحلية.

الإجراءات المقترحة لمواءمة مخرجات برامج التعلم

الجامعي في الأردن مع متطلبات سوق العمل الأردني:

لقد تبين من خلال استعراض مخرجات التعليم الجامعي وأوضاع سوق العمل في الأردن، أن مخرجات التعليم الجامعي تفوق بكثير القدرة الاستيعابية لسوق العمل الأردني في هذه المرحلة والمرحلة المستقبلية. وتدل الإحصاءات على أن أعداد الطلبة تتزايد بشكل كبير وملحوظ نتيجة لتزايد الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي وإقبال الطلاب على دخول الجامعات الأردنية. ويلاحظ أيضاً أن عدد الجامعات الأردنية قد إزداد منذ عام ١٩٦٢ وحتى عام ٢٠٠٤ ليصل إلى أكثر من (١٩) جامعة حكومية وخاصة، ويتضح من خلال تأسيس هذه الجامعات وجود تشابه في نوعية البرامج والتخصصات التي تقدمه هذه الجامعات.

وبالنظر إلى أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات الأردنية للعام الدراسي ٢٠٠٣ ١٢٠٠٤ على مستوى البكالوريوس والبالغ ١٦٦٥٩٨ طالباً وطالبة، و ١٣١٢٤ طالباً وطالبة على

مستوى الدراسات العليا. يلاحظ أن أعلى النسب التي سجلت لأعداد الطلبة الملتحقين على مستوى البكالوريوس كانت في تخصصات التجارة وإدارة الأعمال والعلوم الإنسانية والدينية وعلوم التربية وإعداد المعلمين والرياضيات وعلم الحاسوب والهندسة، كما سجلت التخصصات المتبقية نسبة أقل بكثير في مجال طب الأسنان والاتصال الجماهيري والتوثيق والهندسة المعمارية وتخطيط المدن ومهن الخدمات والطب البيطري والهندسة التطبيقية.

وتشير الإحصاءات بأنه قد تم تخريج ١٧١٤٧ طالباً وطالبة للأعوام ١٩٨٩ و ١٩٩٠ و ١٩٩١ أي بمعدل ٥٧٢٤ طالباً وطالبة للسنة الواحدة، حيث بلغت نسبة الخريجين في مجال الآداب والإنسانيات ٢٥% كما بلغت في العلوم الطبيعية والرياضيات والحاسوب ١٧% والاقتصاد والعلوم الإدارية ١٦,٥% ثم جاءت إختصاصات الهندسة والتكنولوجيا والعلوم الطبية والصيدلة ٩%.

❏ احتياجات سوق العمل الأردني:

وحتى يكون التعليم الجامعي أكثر موازنة لحاجات ومتطلبات سوق العمل الأردني، لا بد من إعادة النظر في سياسات القبول في الجامعات الأردنية، ودراسة البرامج والتخصصات التي تقدمها، مع مراعاتها للتطورات الاجتماعية والاقتصادية والظروف السياسية المحيطة بسوق العمل الأردني.

إن مشكلة الاختلال أو عدم التوازن بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل الأردني، تتدخل فيها الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيشها البلد وما يصاحبها من تطورات على الصعيدين العربي والعالمي. ولذا تحتاج سياسة التعليم الجامعي إلى تكاتف الجهود الفردية والمجتمعية، مع توفير الدعم الحكومي اللازم لإعادة النظر في مخرجات برامج جامعاتنا الأردنية، حتى تساهم في تقليل نسبة البطالة بين خريجي هذه الجامعات الأردنية من ناحية، وسد حاجات المجتمع المحلي وسوق العمل الأردني من التخصصات المطلوبة والنادرة من ناحية أخرى.

وبما أن مشكلة البطالة هي مشكلة وطنية تساهم الجامعات الأردنية في لعب دور أساسي في معالجتها، من خلال إعادة النظر في سياستها التعليمية، فإن ذلك يحتاج إلى مساندة فعالة من المؤسسات الحكومية والخاصة، وربط ذلك بوسائل الإعلام والتوعية الوطنية لسد حاجات

مجتمعنا والتقليل من نسبة البطالة والتي وصلت إلى ١٥,٣% عام ٢٠٠٢، فإنه يمكن اتخاذ الإجراءات والوسائل التالية:

١. القيام بجمع ونشر البيانات الدقيقة للتعرف على أعداد الطلبة وتنويع البرامج التي تقدمها الجامعات الحكومية والخاصة لسد حاجات سوق العمل الأردني.
٢. تحديد السياسات التعليمية لهذه الجامعات وإعادة النظر في بعض البرامج والتخصصات.
٣. القيام بمسوحات كافية ونشرها إعلامياً لتوجيه الطلبة إلى التخصصات والبرامج التي يحتاجها المجتمع المحلي.
٤. إعادة النظر في بعض البرامج في الجامعات الأردنية والتي تسبب تكديساً للأعداد العاطلة عن العمل.
٥. تبني برامج توعية وطنية لسد حاجات المجتمع المحلي من التخصصات التي تساهم في تقدمه وتطوره، وتشجيع الطلبة للالتحاق بهذه التخصصات مع تقديم الحوافز المشجعة لهم وخاصة فيما يتعلق بسياسات القبول بسوق العمل التي يحتاجها.
٦. تضافر الجهود بين المؤسسات الحكومية والخاصة لاستيعاب طلبة الجامعات للتدريب أثناء الدراسة، وإفساح المجال لهم للعمل لديها بعد التخرج.
٧. تبني برامج وطنية تساهم في تشغيل الأعداد الزائدة من الخريجين الجامعيين.
٨. قيام بعض الجامعات بتقديم برامج وتخصصات لا تتوفر في الجامعات الأخرى تجنباً للتكرار والتشابه مع التركيز على نوعية هذه البرامج بشكل متميز.

الخلاصة و التوصيات:

إن زيادة أعداد الطلبة للالتحاق بالجامعات الأردنية، إضافة إلى الزيادة المتنامية في عدد السكان، وتدهور الأوضاع الاقتصادية على الصعيدين المحلي والعربي، وما صاحب ذلك من إزدياد نسبة البطالة في سوق العمل الأردني، يدعو إلى إعادة النظر في مخرجات برامج التعليم الجامعي الأردني لتكون موائمة تماماً لسوق العمل الأردني. كما أن إزدياد عدد العاطلين عن العمل كما يتبين من العدد التراكمي للمتقدمين بطلبات توظيف حتى نهاية ٣٠-٥-١٩٩٤ والبالغ ٩٣٥٩٠ طلباً، في حين كان عدد المتقدمين للعمل حتى نهاية ١٩٩٣ (٩٦٧٦٥) طلباً. كما يلاحظ أن العدد التراكمي للمتقدمين بطلبات توظيف من حملة الشهادات الجامعية قد بلغ ٢٨٧٢٣ متقدماً أي ما نسبته ٣٠% من مجموع المتقدمين. في حين بلغ عدد

الذين تم تعيينهم خلال عام ١٩٩٣ (٧٥٨٠) موظفاً و موظفة من مختلف المؤهلات، شكل حملة الشهادات الجامعية منهم ما نسبته ٥٩% من التعيينات والبالغ عددهم ٤٤٣٥ موظفاً وموظفة.

وحتى لا تتفاقم أزمة البطالة، ويزداد عدد العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات الأردنية يقدم الباحثون التوصيات التالية:

١. عدم السماح بتأسيس جامعات جديدة سواءً كانت حكومية أو خاصة حتى يتم تحديد سياسات التعليم الجامعي المناسبة لسوق العمل الأردني.
٢. القيام بمسوحات دقيقة وشاملة عن أعداد الطلبة الملتحقين بجميع البرامج والتخصصات في الجامعات الأردنية، ليتم على ضوءها توجيه الطلبة إلى التخصصات التي تلبي احتياجات سوق العمل الأردني.
٣. توفير قاعدة معلومات حديثة عن فرص العمل المتاحة والمتوفرة في سوق العمل المحلي، والقيام بالتنسيق مع الجامعات الأردنية لشغل هذه الوظائف.
٤. تقوية الصلة بين الجامعات الأردنية والمؤسسات الحكومية والخاصة لأغراض التدريب والتشغيل، ولأغراض الدعم المالي، والتي تؤدي إلى زيادة كفاءة العاملين لدى هذه المؤسسات.
٥. تبادل الخبرات والمعلومات ما بين الأقطار العربية لرسم سياسة عربية منظمة لتبادل وتشغيل الأيدي العاملة فيما بينها.
٦. التركيز على المشاريع الاستثمارية والتشغيلية التي تساهم في حل مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعات الأردنية.
٧. وقف تدفق تسجيل الطلاب في بعض التخصصات الإنسانية والأدبية أو تقليل عدد الطلاب فيها لوجود عدد كاف من المتخرجين ينتظرون فرص العمل في سوق العمل المحلي.
٨. التقليل من أعداد الطلبة الملتحقين ببرامج التجارة وإدارة الأعمال والعلوم الإنسانية والدينية وعلوم التربية وإعداد المعلمين والرياضيات وعلم الحاسوب والهندسة إلى النصف حيث إن القوة التشغيلية في المجتمع المحلي لا تستوعب إلا ما نسبته ٥٠% من خريجي الجامعات.

٩. زيادة الالتحاق ببعض التخصصات مثل طب الأسنان والطب البيطري والهندسة التطبيقية مع دراسة أوضاع وحاجات سوق العمل الأردني، وذلك بتعديل سياسة القبول أو غير ذلك من إجراءات تساعد على الإقبال على الالتحاق بهذه البرامج.
١٠. المحافظة على تخريج أعداد تتلاءم والقوة التشغيلية للمجتمع المحلي، علماً بأن نسبة تعيينات الجامعيين بلغت % من الذين تم تعيينهم عام ٢٠٠٣.
١١. حصر ودراسة أوضاع المتخرجين من الجامعات الأردنية ممن لم يتم تعيينهم وإيجاد فرص تشغيل لهم أو إعادة تدريبهم وتأهيلهم بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل للتخفيف من نسبة البطالة.
١٢. الاستفادة من تجارب وبرامج الدول النامية والمتقدمة في معالجة مشكلة البطالة، وإيجاد التوازن التام بين مخرجات برامج التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل.
١٣. العمل على استثمار طاقات وقدرات المؤهلين من خريجي الجامعات وإدراج ذلك ضمن خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
١٤. التركيز على التخصصات الجامعية المهنية نتيجة للطلب المتزايد على خريجي هذه التخصصات في سوق العمل الأردني.
١٥. إعادة النظر في تصميم برامج الجامعات بحيث تناسب حاجات ومتطلبات سوق العمل، كاحتوائها على الجانب العملي التدريبي حيث يلزم وخاصة في البرامج التي تركز على الجانب النظري فقط وإتاحة الفرصة للطلبة للتدريب الفعلي في سوق العمل نفسه.